

محاضرات في مقياس التكامل والاندماج

موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية

للاستاذة: كاية ريمة

مقدمة

منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية للبرالية السياسية العالمية؛ وذلك بعدم اتخاذها للدولة كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر الوطنين، في إطار تفاعلات سوسيو اقتصادية شاملة، وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع، بما من شأنه أن يعوض الدولة الوطنية، ومن هنا يبدو التكامل كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية.

تعريف التكامل :

التعريف اللغوي: ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة **Integrites** وتعني التكميل أو التمام، والتكامل هو مفهوم يطلق على العملية التي يُمكن بواسطتها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض.

عادة ما تستعمل كلمة "تكامل" كمرادف لكلمة "اندماج"، والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح **Integration** كما هو في الإنجليزية والفرنسية، ويعد الاندماج أعلى من التكامل في التعبير عن توحيد الأجزاء في كلٍ مشترك.

التعريف الاصطلاحي :

التكامل: هو عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوطنية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية، ويصبح هذا الكيان الجديد بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، ويُعرّف **ليون لنديبارغ (Lindbergh)** التكامل بأنه العملية التي تجد فيها الدولة نفسها راغبة في أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها عن بعضها بعضا وتسعى بدلاً من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تفتتق من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل

نشاطاتها إلى مركز جديد، بينما يُعرّف (إرنست هاس Ernst Haas) التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحية الدول القائمة، وهذا التعريف هو الأقرب لإيضاح مفهوم التكامل بشكل أشمل، وهو يختلف عن باقي التعريفات لأنه يوضح الرابطة بين قوة المركز والقوى الأخرى؛ حيث يبرز معنى تكامل وتعادم مجموع القوى في قوة جديدة تختلف في أدائها عن الحالة الانفرادية التي كانت عليها في السابق ، في حين يعرفه (إسماعيل صبري مقلد) بأنه العملية التي ينتج عنها كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الوظائف الاقتصادية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات أو الأنشطة السياسية للأطراف فوق القومية التي أنجزته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها، إذن الاندماج هو عملية وحالة نهائية على حد سواء، ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هو تكوين جماعة سياسية، وتتضمن عملية الاندماج الوسائل والأدوات التي تتحقق بواسطتها تلك الجماعة السياسية، كما يجب أن تكون عملية الاندماج طوعية وبتوافق الآراء، أما الاندماج الذي يتم بالقوة والقسر فهو إمبريالية.

أما أميتاي إتزيوني: يرى أن المجتمع يكون متكاملًا إذا كان يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب، ويتضح من خلال كلام إتزيوني أنه ينظر إلى التكامل على أنه عنصر وسط بين مؤشرات التكامل ومفهوم التوحيد في المجتمع، حيث يرى بأن التوحيد يأتي بعد توفر التكامل، ويرى أن الدور الإنساني هو تعزيز الروابط بين عناصر المجتمع الدولي فحين كارل دويتش يقول عن التكامل هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة وتمثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.

وفي تحليل آخر يرى فليب جاكوب أن التكامل يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم.

علاقة التكامل بالمفاهيم الأخرى:

1-التعاون :

محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة لكنه لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، حيث إنه ذو طبيعة مؤقتة ويتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، وإنما المشروع هو ما يخالف ذلك، وبالتالي التعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت .

2-الشراكة: تعد الشراكة إستراتيجية وطريقة مُتبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذي اختصاص معين، وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، إضافة إلى الوسائل والإمكانات الضرورية للمساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء، ويختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلاً للتعاون بين الدول وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة، وتتضمن تعاوناً دولياً سياسياً أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول، ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة، كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة.

3-التبعية :

عبارة عن علاقة تطبعها القوة بين الأطراف، حيث إن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال الطرف الضعيف بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني؛ وعليه فإن التبعية تقوم على فكرة التلازم بين التقدم والتخلف، كما تُعرّف التبعية بهذا الشكل على أنها اعتماد متبادل غير متنسق أو غير متكافئ، ولا تعترف بالمصالح المشتركة. ويوضح (كيوهان وناي) (Keohane and Nye) أن الترابط غير المتوازن يفترض دائماً حساسية مرهفة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصالح لكل الأطراف، بل إن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة؛ لذا تتميز التبعية بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة .

4- فوق القومية:

ويعبر هذا المفهوم عن الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية، ويُقصد بذلك، التحول من المنظور الواقعي التقليدي إلى منظور تعددي أوسع من السابق؛ بحيث تم الانتقال من التصور السائد بسيطرة الدولة على الحياة السياسية

بما فيها التفاعل مع المحيط الخارجي، أي لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما اتسعت لتشمل أنواعاً أخرى من العلاقات، ففوق القومية تهتم عموماً بالمسارات السياسية ضمن الدول وتركز على الروابط بين المجتمعات والأفراد أكثر من العلاقات التي تجمع الدول، وذلك نتيجة التطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي مجال النقل والاتصال.

5-التحالف :

في محاولة منهما لبناء نظرية خاصة بالتحالف وظف (ليسكا) (المعلومات التاريخية، في حين استخدم) ريكز (نظرية اللعب والنماذج الرياضية وطبقها على المعلومات التاريخية، وكلا النظريتين أعطت أهمية كبرى لموضوع عدم الاستقرار في نظم التحالف، ويرى) ليسكا (أن التحالف يتفكك نتيجة إقدام أحد أطرافه على التوصل لاتفاق سلام منفرد مع العدو خلال الحرب، ولذا فإن إغراء طرف من الحلف المعادي لعقد اتفاقية سلام منفردة يمثل أحد الاهتمامات الإستراتيجية للدول المتحالفة، أما) ريكز (فإنه يشير في نظريته إلى حالة عدم التوازن داخل التحالف أو الائتلاف، وبرغم بعض الاختلافات بين نظرية التحالف ونظرية التكامل فهناك تشابه بينهما، ويركز) ريكز (على دور الاتصال بين الأطراف لاسيما في تحديد التحالف؛ إذ كلما كانت الاتصالات كان حجم التحالف أكبر من الهدف المطلوب، وهو ما ركز عليه) دويتش (Deutch) و) إيتزيوني (Etzioni، إضافة إلى ذلك يركز) دويتش (على دور المنطقة المركز في إقامة الحدة الاندماجية، في حين يؤكد) ليسكا (أن صلابة التحالف تعتمد على دور القوة المركزية في التحالف، أما) هاس (Haas) يركز على البعد البراجماتي في دفع الدول للتحالف والتكامل مع بعضها بعض، كذلك فإن دور الدول والأهداف المتوخاة من قبلها للتحالف مرتبطة بمدى الإمكانيات المتوفرة لكل منها، ولذا فإن زيادة قوة "القوة المركزية" للتحالف يساهم في تدعيم كفاءة التحالف.

أنواع التكامل الاقتصادي:

يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعته والمستوى الذي يأخذه، لاسيما ما يتعلق بنوعية العلاقة التي تقوم بين الدول المتكاملة وطبيعة توزيع منافع التكامل وآثاره بين هذه الأطراف، ويُلْمَس في هذا المجال نوعان من العلاقات:

* **علاقات التكامل الرأسي:** ظهرت هذه العلاقات، في مرحلة الاستعمار، بين الدول المستعمرة (بالكسر) والدول المستعمرة (بفتح الميم).

فقد فُرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية في حين كانت الدول المستعمرة تقوم بتصنيع هذه المواد. إن هذا النوع من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمرة. يؤدي إلى تقسيم عمل غير متكافئ يجري لمصلحة الدول المتطورة، على حساب المجموعة الأخرى، ومن ثم تتسع الفجوة بينها. ومثل هذا التكامل المفروض لا يندرج في مفهوم التكامل الاقتصادي الإرادي لمصلحة الأطراف المتكاملة.

*** علاقات التكامل الأفقي:** وقد بدأت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الشروط الموضوعية الجديدة، ولاسيما الثورة العلمية - التقنية، وظهور دول المنظومة الاشتراكية واتساع حركة التحرر في العالم. وتقوم هذه العلاقة مبدئياً بين أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية أو ذات انتماء قومي أو جغرافي واحد. إضافة إلى تقارب مستوى تطورها الاقتصادي إذ تتكامل العملية الإنتاجية على أسس جديدة من التخصص وتقسيم العمل بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء كما يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول أطراف التكامل إذ يكون التكامل الرأسمالي الذي يقوم بين الدول الرأسمالية والتكامل الاشتراكي الذي يقوم بين الدول الاشتراكية وكذلك التكامل بين الدول النامية. ويتخذ التكامل الاقتصادي صوراً تتدرج من التعاون الاقتصادي البسيط حتى الاندماج الاقتصادي الكامل ومن هذه الصور:

1- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

وفيها تتفق الدول الأعضاء على تخفيض القيود المفروضة على التبادل التجاري فيما بينها حتى تزول هذه القيود كلياً، وفي الوقت نفسه لا يكون للمنطقة تعرفه جمركية موحدة تطبقها على الواردات من البلاد الأخرى غير الأعضاء ومعنى هذا أن كل دولة من الدول المنضمة إلى المنطقة تحتفظ بتعرفتها الجمركية الخاصة بها، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء.

2- الاتحاد الجمركي Customs union

إن قيام اتحاد جمركي بين بعض البلدان، يعني إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بينها مع التزام هذه البلدان تعرفه جمركية موحدة على السلع المستوردة من بلاد خارج الاتحاد.

3- السوق المشتركة Common Market

وتختفي هنا القيود الكمية والرسوم الجمركية على التبادل السلعي بين الأعضاء. وإضافة إلى ذلك تختفي أيضاً القيود على انتقال عناصر الإنتاج المختلفة. وتطبق تعرفه جمركية موحدة على السلع الواردة من العالم الخارجي للبلدان المنضمة إلى السوق.

4- الوحدة الاقتصادية **Economic union**

وهي خطوة أكثر تقدماً تلي السوق المشتركة على طريق التكامل الاقتصادي. وفي ظلها لا تلغى القيود على انتقال السلع وعناصر الإنتاج، مع تطبيق تعرفه جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي فحسب، بل يتم أيضاً، التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء.

5- التكامل الاقتصادي الكامل **Total Economic Integration**

وتقضي هذه المرحلة بتوحيد السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية للدول الأعضاء، فتصبح اقتصادياتها كأنها اقتصاد واحد تسيطر عليه سلطة عليا فوق قومية **Supra national** في يدها اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية للدول المندمجة كلها، ويكون لهذه القرارات صفة الإلزام.

شروط التكامل:

تتمثل شروط التكامل في:

أ- التماثل الاجتماعي:

بعد التماثل الاجتماعي من أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق التكامل، إذ يتحتم على الوحدات السياسية الراغبة في التكامل، العمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة، ودفع هذه الإنفاق في اتجاه الضرورة القومية، حتى يتسنى لها إيجاد بيئات متوافقة وسامية للتكامل.

ب- تقاسم القيمة والمشاركة فيها:

بعد تقسيم القيمة المشاركة فيها من أهم شروط التكامل، وخاصة بين النخب الصانعة لسياسة الدول في المجال الاقتصادي، إذ أن بدون تقاسم النخب للقيمة العامة رأسمالية كانت أو اشتراكية، يكون المناخ ملائماً لاستغلال هذه النخب للقيمة بعيداً عن استثمارها كقوة دافعة باتجاه تحقيق التكامل.

ج- المنفعة المتبادلة: إن توقع المنفعة والسعي إلى زيادة المكاسب عن طريق

الاتحاد والتقارب، من الشروط الواجب توافرها للتمهيد لحدوث التكامل، فالدول لا بد وأن تكون قادرة على التنبؤ بشكل صحيح، لتتري حجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من جراء الدخول في التكامل فقد ترى بعض الدول مصالحها في مجال واحد ثم مجالات التكامل، في حين أنها تطمح إلى تحقيق الفائدة على صعيد المجالات الأخرى، وقد تكون الحكومة راغبة في التضحية بالمكاسب الصناعية

الرئيسية-مثلا في مقابل تحقيق تكامل زراعي غير أنها تجابه برفض النخبة الصناعية لديها، وبشكل عام فإن العملية التكاملية وملمية لا تضطلع بها السياسات الدولية فحسب، ولكن تلعب فيها الاتفاقيات المحلية دورا بارزا أيضا.
د -علاقات قديمة ملائمة:

تؤدي العلاقات القديمة دورا محوريا في تحديد مدى ملائمة الوحدات التكاملية للدخول في تجربة كالتقارب والاتحاد، فيجب أن يكون هناك حد أدنى من العلاقات السياسية والاقتصادية، إلى جانب خطوط التلاقي التاريخي على المستوى الاجتماعي والثقافي والاثني، حتى يمكن المضي في خطط والتكامل، دون المراهنة على تقدير الأطراف للمنفعة المتبادلة وحده، كدافع للاتحاد، وتخطي ما قد يكون واقعا في الماضي من خصومة وتنافس وعداء.
هـ -أهمية التكامل نفسه:

إن النظر إلى تجارب التكامل الناجحة في الماضي، يصل بنا إلى الحكم بنجاح نفقات التكامل المستقبلية، حيث يصير التكامل في حد ذاته مبدأ أوليا يتجاوز الخضوع للتساؤلات حول جدواه ومدى ملائمته في الظروف المختلفة.
قانون التكلفة: كما يمكن للوحدات الساعية إلى التكامل، الوقوف على المكاسب التي يمكن جنيها من ورائه يمكنها أيضا تحديد التكاليف التي تضمن تحقيقه، وعليها أن تقدر مدى قدرتها على تحمل تلك التكاليف على المستوى السياسي الإقتصادي والإجتماعي.

و -المؤثرات الخارجية:

يمكن للمؤثرات الخارجية أن تلعب دورا هاما في دفع وحدات التكامل إلى انجازه فقد تسعى الدول إلى الإتحاد للوقوف في أطماع سياسية بطرف خارجي أو بمجابهة خطر إقتصادي، تعجز كل منها منفردة عن مجابهته، ولعل الوقوف في وجه الهيمنة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأسباب التي دفعت دول غربا وأوروبا باتجاه الوحدة.

تطور نظرية التكامل:

أولا: النظرية الوظيفية التقليدية

وضع اسسها الباحث البريطاني (ديفيد متراني) (David Mitrany) ، في كتابه (A Working Peace System) ، والذي تم نشره أثناء قيام الحرب العالمية الثانية عام 1943؛ إذ اراد التنظير لإيجاد نظام دولي يبتعد عن الصراعات والحروب، وهذا ما يمكن تحقيقه من وجه نظره عن طريق تشجيع والاهتمام بالتعاون بين شعوب العالم، وتخطي حاجز السلطة الوطنية، فالقضايا كثيرة التي تحتاج الى التعاون بسبب التطور التقني والفني في مجالات عدة، فضلا عن المشاكل الاجتماعية والبيئية، وغيرها. ولا تأمن هذه النظرية بالتغيير

الراديكالي، وان كان يؤمن بالتغير التدريجي للأنظمة الفرعية حتى لا يحدث خلل في النظام الكلي، ولذلك تقوم هذه النظرية على الانتشار والتعميم من مجال الى آخر وبالتالي سوف تحدث عملية تراكمية في مجالات التعاون، وعلى هذا الاساس ينطلق التعاون الدولي من قضايا السياسة الدنيا كالاقتصادية والفنية وفصلها عن قضايا السياسة العليا كالمدافع والأمن الوطني والقضايا ذات الأهمية الايديولوجية والقيمية، وحتى يتحقق التعاون بشكله الملموس الواقعي اقترح (ديفيد متراني) انشاء مجموعة من المؤسسات فوق القومية متخصصة في القضايا غير السياسية: كالاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتي تكون احد نتائجها تقليص مفهوم السيادة الوطنية. وعند مقارنة الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية، مع بداية التجربة الفعلية للاتحاد الاوربي، نجد هناك تباعد نسبي من حيث ان البداية التي تمثلت بقيام الجماعة الاوربية للفحم والصلب في باريس عام 1951، لم تكن غائبة عن وجود ارادة سياسية بين صناع القرار في كل من فرنسا والمانيا. وهو ما جعل نقطة ارتكاز مقولات هذه النظرية تتراخي، والذي دفع الباحثين والمفكرين بهذا الشأن تعديل مرتكزات هذه النظرية فكانت النتيجة النظرية الوظيفية الجديدة.

ثانياً: النظرية الوظيفية الجديدة

تعد هذه النظرية رد فعل، وفي نفس الوقت امتداد للنظرية السابقة، باعتبارها انطلقت من ذات المرتكزات الفكرية للوظيفة الكلاسيكية، لكنها ارتكزت على التكامل الإقليمي بدلاً عن التكامل الدولي، وبهذا فالدول الاعضاء سوف تتنازل عن سلطاتها الوطنية الى هذه المؤسسات الإقليمية فوق القومية، أي نقل عنصر الولاء القومي الى هذه المؤسسات ولا يحدث هذا بشكل مفاجئ، وانما يتزامن مع التسييس التدريجي بدأ بالقضايا الاقتصادية أو الفنية ومن ثم الانتقال الى المجال السياسي ويقدم (جوزيف ناي)، جملة من الشروط حتى يمكن ان تتحقق النتائج الفعلية للوظيفة الجديدة، فيشترط في ذلك: ان يكون دور مميز للنخب في عملية التكامل، التعددية السياسية والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار، القدرة على التكيف والاستجابة وهو شرط مرهون على مدى الاستقرار الداخلي للأعضاء، التكافؤ بين الوحدات الداخلة في التكامل وبالخصوص من الناحية الاقتصادية والحضارية، فضلاً عن ذلك لا بد من تحقيق التوازن بين المجالين الاقتصادي والسياسي حتى لا يحدث ما يسمى بـ "الارتداد" (-) "Spill -Back". وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات عدة؛ إذ ان هذه النظرية تصورها أصحابها وكأنها عملية آلية تكون محصلتها النهائية الحتمية تكامل سياسي، وهو ما يخالف واقع العلاقات الدولية، الذي لا يخلو من منافسات وخلافات وصراعات، والذي يمكن ان يوقف هذه الآلية وإن تراجعها للخلف، وكذلك هي تناست ذلك الخلل في الميزان السياسي الداخلي

للدول والذي يمكن ان يؤثر على التكامل سلباً، في حال وجود جهة او جهات داخل الدول ترفض الدخول الى فضاء التكامل الدولي.

الهوامش:

1- نسيمه طويل، التكامل الدولي دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008

2- جهاد عودة النظام الدولي، نظريات واشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2005.

3- جيمس دوروتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظمة للنشر والتوزيع والنشر.

4- زغدار عبد الحق، نظريات التكامل والإندماج، محاضرات في مقياس التكامل والإندماج القيت على طلبة السنة الرابعة، علوم سياسية، جامعة باتنة 2005/2006